المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي

فوزي حسن الشايب*

* حصل على الدكتوراه في اللغويات من جامعة عين شمس عام ١٩٨٣م.
يعمل أستاذا مساعدا بقسم اللغة العربية بجامعة اليرموك ــ الأردن.

الملخص

يعالج هذا البحث موضوع المبني للمفعول، وقد بدىء بتمهيد حول هذه الفصيلة ووضعها في العربية وبعض اللغات الأخرى، كما عرض البحث مختلف وجهات نظر النحاة تجاهها. وبيّن بعض أوجه التضارب بين الشكل والوظيفة، حيث يكون الفعل مبنياً للمفعول من حيث الشكل أحياناً بيد أنه للفاعل معنى ووظيفة، أو يكون مبنياً للفاعل من حيث الشكل غير أنه للمفعول وظيفة ومعنى. ودفعاً لهذا التضارب فقد دعا البحث إلى ضرورة مراعاة الجانب الوظيفي لتقرير أمر الفعل، كما بيّن أن فصيلتي المبني للمفعول والمبني للفاعل تنسلان من أصل واحد هو البنية العميقة المجردة. وقد عرض البحث أخيراً مختلف أوجه التطورات التي تخضع لها هذه الفصيلة من نحوية وصرفية وصوتية.

تمهيد

من الفصائل النحوية المهمة التي حفل تاريخها بالمجاذبات الحادة فكانت مسألة خلافية كبيرة قديماً وحديثاً فصيلة البناء، Voice بنوعيها المشهورين: المبني للفاعل والمبني للمفعول (Lyons، 1977 :373) ويقصد بهما «صورة من صفة الحدث الفعلي في علاقاته مع المسند إليه حسبما يعد الحدث واقعاً من المسند إليه، أو واقعاً عليه، أو واقعاً في مصلحته أو باشتراكه فيه. (فندريس، ١٩٥٠: ١٤٠).

والشائع المعروف في عالم اللغات هو هذا التقابل الثنائي لفصيلة البناء، كما هو الحال في العربية واللاتينية وغيرهما. إلا أن بعض اللغات كالإغريقية والسنسكريتية تعرض نظاماً ثلاثي الأبعاد، المبني للفاعل مثل «أَغْسِل»، والمبني للمفعول مثل: «اُغْسَل»، والمبني للوسط middle أو نصف مفعول medio passive (Hockett, 1960 :236) مثل «أَغْتَسِل» أي أغسل نفسي.

وكما يوحي المصطلح، فقد اعتقد أن الوسط شيء متوسط بين التقابل الأساسي للمبني للفاعل والمبني للمفعول، دالا إما على «عمل» مثل المبني للفاعل أو على «حالة» مثل المبني للمفعول وفقاً للظروف أو المعنى الأصلي للفعل المعنيّ (Lyons, 1977 :373).

ولما كانت مضامين المبني للوسط ــ في حال كونه مقابلا للمبني للفاعل ــ هي أن العمل أو الحالة تؤثر في فاعل الفعل أو في مصالحه (Lyons ,1977 :373)، فإننا نستطيع القول بأن بناء الوسط ليس شيئاً خاصاً بالإغريقية والسنسكريتية وحدهما، فهناك نظائر لهذا البناء في غيرهما تؤدي وظيفته وإن لم تحمل اسمه، ففي العربية مثلا أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء «افتعل» مطاوع «فعل» هو كما وصفه وليم رايت W. Wright المبني للوسط لبناء «فَعَل» (Wright,1981,1 :42). وكذلك الأبنية مثل «استفعل» مطاوع «أفعل» نحو أسلم واستسلم، وأخلص واستخلص وأعدّ واستعدّ، يقوم بوظيفة الوسط أيضاً (Wright,1981,1 :44) وكذلك بناء «تفعّل» مثل علمته فتعلّم، وفهمته فتفهّم. كل هذه الأبنية تقوم بوظيفة البناء للوسط، حيث العمل هنا يؤثر في فاعل الفعل، بأن ينفعل به الفاعل ويمتثل له، ولكن النحاة العرب لم يجعلوها فصيلة مستقلّة كما فعل الإغريق، وإنما ضمّوها إلى فصيلة المبني للفاعل.

وتقسيم الإغريق لفصيلة البناء إلى هذه الأقسام الثلاثة يرجع في الحقيقة إلى إخفاقهم في تقدير الطبيعة الحقيقية للفروق الموسومة بالتصريفات الفعلية التي أشاروا إليها كـ «مبني للفاعل» و «للمفعول» و «للوسط» (Lyons,1977 :372). وقد خلّف هذا الاخفاق

للغويين تركة من المعلومات المتناقضة حول وظيفة البناء Voice . وعليه فقد كان تمييزهم لهذه الأبنية قليل الوضوح (فندريس، ١٩٥٠: ١٤٠) يعروه القلق والاضطراب أحياناً، فالمبني للمفعول غير متميز من الوسط في معظم الأشكال المتصرفة للفعل الإغريقي، فالتصريفات الواضحة المعالم للمبني للمفعول لا توجد إلا في الفعل المستقبل والفعل الماضي فقط (Lyons,1977 : 373) .

كما أن الأشكال الفعلية التي يمكن استعمالها في الجمل التي للوسط أو للمفعول يمكن أن تفسّر في حالات كثيرة جداً بأنها للوسط أكثر منها للمفعول، وهذا يعني أن التقابل في الإغريقية هو في الأساس بين المبني للفاعل والمبني للوسط، وأما المبني للمفعول فقد كان تطوراً لاحقاً، شأنها في ذلك شأن جميع اللغات الهندية الأوروبية (Lyons,1977 : 373) .

ولمّا كان مضمون بناء الوسط، بوصفه مقابلا للمبني للفاعل هو أن «العمل» أو «الحالة» تؤثر في فاعل الفعل أو في مصلحته، فإن صنفاً واحداً من الجمل التي تقع ضمن مجال هذا المفهوم هو الجمل الانعكاسية، والتي يمكن أن يُمَثَّل لها من خلال الإنجليزية بـ Iam washing my self . حيث الفاعل هو المفعول، ولكن المبني للوسط يمكن أن يستعمل أيضاً في جملة متعدية بمفعول متميز من الفاعل مثل: I am washing my shirt وهنا فإن مضمون استعمال المبني للوسط أكثر من المبني للفاعل هو أن «الفعل» ينفذ من قبل الفاعل لمنفعته أو لمصالحه الخاصة. وبشكل عام فإن فاعل المبني للوسط يمكن أن يفسر بوصفه غير فاعليّ nonagentive أو فاعلياً agentive وفقاً للسياق أو معنى الفعل (Lyons,1977 : 374) وعلى أساس التفسير غير الفاعلي للفاعل فإن المبني للوسط يمكن أن يدمج برمته في المبني للمفعول (Lyons, 1977 : 375) .

التقابل بين فصيلتي البناء في اللغات

تختلف اللغات في درجة محافظتها على سلامة هذا التقابل بين هاتين الفصيلتين. ففي العربية مثلا يوجد هذا التقابل في أوضح صوره وأكمل استعمالاته، فكل التصريفات الفعلية قابلة تقريباً لأن يشكّل منها المبني للمفعول، وذلك عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل. وعليه فقد حافظت العربية على سلامة هذا التقابل محافظة شديدة في الوقت الذي قد تخلخلت واضطربت فيه معالمه، بل وتقوّضت أركانه في غير العربية من الساميات، التي يغلب عليها قلّة استعمال المبني للمفعول، بالقياس إلى العربية. فالبناء للمفعول بوصفه تصريفاً داخلياً مفقود في الأكدية. (Moscati and others,1969 : 123) . وقد فُقِدَ تماماً من الحبشية أيضاً. وأكثر بقاياه موجودة في العبرية. ولم تحتفظ الآرامية إلا بآثار قليلة جداً منه. وبالنسبة للعبرية فقد اتفق في الماضي المبني للمفعول من الوزن الأصلي مع المبني للمفعول من

وزن الشدّة «Yallad» = «وُلد» مثل Kuppar «كُفِّر عنه». أما المبني للمفعول من وزن السببية فيها فهو على وزن «هفعل»، وقد قيست حركة العين هنا عليها في المضارع (بروكلمان، ١٩٧٧: ١١١).

وفي آرامية العهد القديم لم يبق خالصاً من المبني للمفعول إلا المبني من وزن السببية: «honhat: أُنْزِل». أما المبني من الوزن الخاص بالشدّة فقد ضاع منها. وأما المبني من الوزن الأصلي فقد حُوّر قياساً على نموذج اسم المفعول ṭerīd «طُرِد». ولا يظهر المبني للمفعول في الآرامية المتأخرة إلا في المصادر وأسماء المفعولين، التي لا تعد شيئاً أكثر من أسماء مفعولين أصلية قد وسّعت وظائفها عن طريق القياس (Moscati and others,1969 : 123). ولا يوجد في العبرية من الأوزان الانعكاسية إلا آثار قليلة جداً من المبني للمفعول (بروكلمان، ١٩٧٧: ١١١). أما الاوغريتية فلم يُؤثَر المبني للمفعول فيها إلا في الأصل البسيط للفعل فقط (Moscati and others,1969 : 123).

وخارج نطاق الساميات فإن المبني للمفعول لم يعد يوجد في الفرنسية إلا في حدود ضيقة (فندريس، ١٩٥٠: ١٤٢)، وكما ذكر جليسون Gleason فإن فصيلة المبني للمفعول الإنجليزية لا تقابل بفصيلة مبني للفاعل، ولكن فقط بغير تخصيص non — specification من البناء. وهو ما يمكن أن يطلق عليه في أحسن الأحوال غير مبني للمفعول non — passive (Gleason,1961 : 235). أما اللغات الهندية الأوروبية بشكل عام فلم تعرف إلا المبني للفاعل، في حين تميل بعض اللغات إلى جعل الفصيلتين فصيلة واحدة، هي المبني للمفعول (فندريس، ١٩٥٠: ١٤٢).

المبني للمفعول، حقيقته وتشكّله

حدّ ابن كمال باشا (ابن كمال باشا، بدون تاريخ: ٢٤٠) المبني للمفعول بقوله: «وهو الفعل الذي لم يسمّ فاعله، وأسند إلى المفعول». وهذا التحديد مبني في الحقيقة على أساس الاعتقاد الراسخ لدى جمهور النحاة بأن «الأصل في الأفعال البناء للفاعل، لكون الفعل عرضاً يقوم به» (ابن كمال باشا، بدون تاريخ: ٢٤٠). ويكاد يتفق هذا التحديد تماماً مع تحديد الغربيين لهذه الفصيلة، فهذا وليم رايت W. Wright يفرّق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول بأن المسند إليه في المبني للفاعل دائماً فاعل agent (شخص أو شيء) بحيث أن عمله يمكن أن يؤثر في مفعول أو لا. والمسند إليه في المبني للمفعول هو إما مفعول السابق (المبني للمفعول الشخصي)، وإما الفكرة المجردة للفعل (المبني للمفعول غير

الشخصي) (Wright,1981 : 149). و يقول في موضع آخر: إن المبني للمفعول passive يشير إلى أن شخصاً ما هو المفعول أو الذي يعاني أثر عمل آخر (Wright,1981 : 1/38). وكذلك يذكر جليسون Gleason في معرض حديثه عن المبني للمفعول أن هذه الفصيلة تشير إلى أن المسند إليه النحوي ليس فاعل الفعل ولكن الخاضع undergoer (Gleason,1961 : 234).

والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، هي في المقام الأول ــ كما يوحي بذلك اسم هذه الفصيلة نفسه ــ الأفعال المتعدية. قال ابن السراج، (ابن السراج، ١٩٨٥، حـ ١: ٧٧): «واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبني منها فعل للمفعول، لأن ذلك محال. نحو: قام وجلس، لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له». أما ابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٧١، حـ ١: ٧٩) فقد قسم الأفعال من حيث البناء للمفعول إلى ثلاث فئات: «قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: نعم و بئس. وقسم فيه خلاف، وهو كان واخواتها المتصرفة. والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور، فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه. و يقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف، فيقال: ليس في الدار، وليس يوم الجمعة. وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرّفة».

ومن خلال كلام ابن السراج يظهر لنا أن اللازم لا يبنى للمفعول، بيد أن كلام ابن عصفور يوحي بجوازه، في حين أنه لا يجوز بناؤه عند الجمهور إلا بشروط، أشار إليها كل من ابن السراج (ابن السراج، ١٩٨٥، حـ ١: ٧٨) وابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٧١، حـ ١: ٨١) بطريق غير مباشر. وقد وضحها ابن يعيش (ابن يعيش، بدون تاريخ، حـ ٧: ٧٢) بقوله: «فإن كان الفعل غير متعد إلى مفعول به نحو: قام وسار لم يجز رده إلى ما لم يسمّ فاعله، لأنه إذا حذف الفاعل، يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول، يقوم مقام الفاعل، فأي شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله؟ فإن كان معه حرف جر (١) من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة، زماناً كان أو مكاناً، أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسمّ فاعله، لأن معك ما يقوم مقام الفاعل».

ولبناء الفعل للمفعول لا بد من إحداث بعض التغييرات النحوية والصرفية، قوامها تغيير شكل الفعل، وتغيير الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة.

فأما التغيرات الصرفية، فتقتصر على تغيير صورة الفعل عن طريق استبدال الصوت الأبهت duller بالصوت الأوضح clearer الذي للمبنى للفاعل، وتقوم الضمة، بدور بارز في هذا المجال. فتستبدل الضمة بالفتحة التي هي حركة فاء الفعل، و يكسر ما قبل الآخر في الماضي، و يفتح في المضارع. فيتشكل «فُعِل» و «يُفْعَل»، و يعلّل الانباري (الأنباري، ١٩٥٧: ٩١) ضم أول الماضي وكسر ما قبل آخره بطريقته الخاصة فيقول: «فإن قيل فلم ضموا الأول وكسروا الثاني نحو: «ضُرِب زيدٌ» وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثاني لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني، لأنهم لو ضموه لكان على وزن طُنُب وجُمُل، ولو فتحوه لكان على وزن نُغَر وصُرَد. ولو أسكنوه لكان على وزن: قُلْب وقُفْل، فلم يبق إلاّ الكسر فحركوه به».

وأما الحكمة من هذا التغيير فهي التمييز بين فصيلتي البناء «إذ لو لم تغيّر، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل، وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه» (الرضي، ١٩٧٨، جـ ٤: ١٢٩).

وقد اختلف في هاتين الفصيلتين، فذهب جمهور البصريين إلى أن المبني للمفعول فرع من فعل الفاعل، ونقل عن سيبويه (الأزهري، بدون تاريخ، جـ ٢: ٣٥٧) وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، ونقله بعضهم عن سيبويه والمازني إلى أن المبنى للمفعول أصل برأسه (الأزهري، بدون تاريخ، جـ ٢: ٣٥٧). أي مستقل بنفسه وليس مغيرا عن شيء آخر مستدلين على أصالته بورود أفعال لم تستعمل إلا مبنية للمفعول، أي ليس لها مقابل مبنى للفاعل: مثل: حُمّ وزُكِم ووُعِك وجُن وغُمّ وأُغمى عليه وعُنِي وفُند وسُقِط في يده ورُهِصت الدابة ونُفِست المرأة.. (الرضي، ١٩٧٨، جـ ٤: ١٣٤) «وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير (٢)ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله، واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل، ولا يوجد فرع بغير أصل. ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل» (الأزهري، بدون تاريخ،جـ ٢: ٣٥٧).

وقد ردّ جمهور البصريين على هؤلاء بأن العرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصل، فقد وردت في اللغة جموع لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل ومذاكير.. والجمع فرع الإفراد اتفاقا، فلو كان المبنى للمفعول أصلا مستقلا بنفسه لعدم ورود مبني للفاعل لبعض الأفعال، للزم كون الجمع أصلا برأسه (الأزهري، بدون تاريخ، جـ ٢: ٣٥٧).

ومما احتج به هؤلاء أيضا استعمال العربية الفعل في خبر كاد وأخواتها، والأصل في ذلك الاسم، إلا أن العرب لم تأت به إلا في الضرورة كقوله:

فأبت إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

«فلولا الضرورة لكان: وما كدت أؤوب (ابن عصفور، ١٩٨٠، جـ ١: ٥٤٠).

وقد حسم ابن عصفور الخلاف لصالح جمهور البصريين قائلا: «والذي ذهب إلى أنه مغير من فعل الفاعل **هو الصحيح الرأي** بدليلين، أحدهما: أنه قد تقرّر من كلامهم أنه متى اجتمع واوو ياء، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء نحو: طويت طيا ولويت ليّا، والأصل: طَوْيا ولَوْيا، وهم مع ذلك يقولون: «سوير» و «بويع» فلا يدغمون الواو في الياء فدلّ ذلك على أنهما مغيّران، من ساير وبايع، وأن اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغموا، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازما فكان يجب الادغام.

والآخر: أنه قد تقرّر من كلامهم أنه إذا أدى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان همزت الأولى منهما على اللزوم، فتقول في جمع «واصل» «أواصل»، وفي تصغيره «أويْصِل»، والأصل: «وواصل»، لكنه أبدل الواو الأولى همزة على اللزوم هربا من ثقل الواوين، وهم مع ذلك يقولون: «ووري»، فلا يلتزمون الهمزة، فدلّ على أن «ووري» مغيّر من «وارى» وان اجتماع الواوين عارض، إذ لو كان بناء أصليا غير مغيّر من شيء لكان اجتماع الواوين لازما، فكان يلزم الهمزة (ابن عصفور، ١٩٨٠، جـ ١: ٥٤٠).

هذا هو احتجاج ابن عصفور لفرعية «فُعِل»، وقد بسطناه لنتبيّن من خلاله الخلط الكبير الذي أوقعتهم فيه وحدة الصورة الخطية بين الضمة الطويلة والواو مما جعلهم يسوّون بين «سوير» و «طَوْي»، وبين «ووري» و «وَواصل»، مع أنهما يختلفان صوتيا اختلافا كبيرا، ولا يتفقان إلاّ في الرسم الإملائي فقط، فليس في «سوير» واو البتة، وليس في «ووري» سوى واو واحدة. ولهذا لم يحصل الادغام في الأولى ولا الهمز في الأخرى نظرا لعدم تحقق شروط كل منهما.

أما الاحتجاج بأن الأصل في خبر «كاد» أن يكون اسما، وأن العرب قد أهملت هذا الأصل واستعملت الفرع وهو الفعل بدلا منه فهذا مبني على أساس أن الاسم أصل للفعل

كما يقول البصريون، ولكن هذا لا يلزم الكوفيين لأن الفعل عندهم هو الأصل والاسم هو الفرع.

ويبدو أن بعضهم لم تقنعه هذه الحجج التي سيقت للتدليل على فرعية المبني للمفعول لضعفها الظاهر وعدم كفايتها، فراح يدلّل على فرعيته بطريقة أخرى قائلا: «والاستدلال الأقوى أنه مغيّر من فعل الفاعل، أن طلب الفعل إنما هو للفاعل من جهة المعنى اولا، وللمفعول ثانيا، فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولا وللمفعول ثانيا». (ابن عصفور، ١٩٨٠، ٥٤١/١، هـ ١).

وإذا كان جمهور النحاة قد حاول جاهدا إيجاد تخريج لهذه الأفعال التي لم يسمع لها مبني للفاعل، فإن ابن درستويه لم يجشّم نفسه مشقة البحث عن دليل يستند إليه في تقرير أمر فرعيتها، وإنما ذهب إلى أن كل ما جاء على صورة المبني للمفعول لابد أن يكون قد حوّل عن مقابل مبني للفاعل، وبالتالي فإن هذه الأفعال يجوز أن يأتي فيها كلها فعل مبني للفاعل. قال: «عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إنه إذا سمّي فاعله جاز بغير ضم. **وهذا غلط منهم**، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض. وقد بيّنا ذلك بعلّته وقياسه، فيجوز: عُنيت بأمرك، وعَناني أمرك، وشُغلت بأمرك، وشَغلني أمرك وشُدهت بأمرك وشَدهني أمرك» (حسن، ١٩٧٣، جـ ٢: ١٠٩).

وانطلاقا من اعتقاد جمهور النحاة بفرعية المبنى للمفعول، فقد رأى ابن السراج أن نقل الفعل إلى «فُعِل» وسيلة من وسائل لزوم الفعل، فتكون «فُعِل» بذلك مقابلة في وظيفتها النحوية لصيغة «أَفْعَل» فبالنقل إلى «فُعِل» ننقص مفعولا واحداً، وبالنقل إلى «أَفْعَل» نزيد مفعولا واحداً «فهذان النقلان مختلفان، إذا نقلت «فَعَلْتُ» إلى «فُعِلْتُ» نقّصت من المفعولات واحدا أبدا، وإذا نقلت «فَعَلْتُ» إلى «أَفْعَلت» زدت في المفعولات واحدا أبدا. فتبيّن ذلك فإني إنما ذكرت «أفعلت» (٣) وإن لم يكن من هذا الباب لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها» (ابن السراج، ١٩٨٥، جـ ١٠: ٧٨).

ويبدو أن بعض المحدثين قد أفاد من هذا الذي ذكره ابن السراج، فذهب هو الآخر إلى أن المبني للمفعول في مثل: «ضُرِب خالد» و «طُرِق الباب» يعد من جملة الأفعال اللازمة (المخزومي، ١٩٨٥: ١٠١). وهذا صحيح من وجهة نظر القائلين بأصالة المبني للمفعول وعدم فرعيته، ومن وجهة نظر القائلين بفرعيته أيضا على أساس التوسع في مفهوم

الفاعل كما فعل الزمخشري حين حدّه بقوله: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا» (ابن يعيش، بدون تاريخ، جـ ١: ٧٤).

ولكن جمهور البصريين يؤثر استعمال مصطلح «المفعول الذي لم يسمّ فاعله» للاسم المرفوع بعد «فُعِل و يُفْعَل»، وتصرفاتهما، وهو الذي أطلق عليه ابن مالك (ابن مالك، ١٩٦٨: ٧٧) اسم «نائب الفاعل»، في حين يسمّيه الكوفيون الفاعل (ابن كمال باشا، بدون تاريخ: ١٠٠).

وقد جرت العادة لدى المحدثين على اطلاق المصطلح «المبني للمجهول» (٤) على المبني للمفعول. وهذه ــ في الواقع ــ تسمية خاطئة (فليش، ١٩٦٦: ١٤٤)، لأن الفاعل لا يترك ذكره لعدم معرفته وللجهل به دائما وأبدا، فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لِ «فُعِل»، والأغلب في ذلك الادواء مثل: جُنّ وسُلّ ووُرِد وحُمّ وزُكِم.. فاعلها معروف غير مجهول. بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه، فطوى ذكره للعلم به، كما يطوى في كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كقوله تعالى: «وقيل يا أرض ابلعي ماءك و يا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر» (سورة هود آية: ٢٤). فالفاعل معروف بداهة، وحاضر في الذهن حضورا قويا بحيث انه ليس ثمة مجال لذهاب الوهم إلى أن يكون غيره جلّت قدرته فاعل هذه الأشياء. قال ابن جني (ابن جني، ١٩٦٩، جـ ٢: ٢٨٤) معلقا على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش: «يوم يُقال لجهنم»: هذا يدل على أن قولنا: «ضُرِب زيد» ونحوه لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد عرف الفاعل به أو جهل، لقراءة الجماعة «يوم نقول لجهنم»، وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول. وقال الأنباري (الأنباري ١٩٥٧: ٨٨) «ان قال قائل: لِمَ لم يسمّ الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للايجاز والاختصار وإلى غير ذلك». وما ذلك إلا لأن الفاعل والمفعول كليهما ــ كما قال سيبويه (سيبويه، ١٩٦٦، جـ ١: ٣٤)ــ مما يهمانهم و يعنيانهم. ومن ثم فقد كان القدماء أكثر توفيقا عندما أطلقوا على هذه الفصيلة اسم المبني لما لم يسّم فاعله «أو» «المبني للمفعول». وقد أخذنا نحن بهذه التسمية الأخيرة لوفائها بالغرض مع وجازتها.

الأفعال المحايدة

كما بيّنا سابقا، فإن فصيلة البناء في العربية تقوم كما هو معروف على تقابل ثنائي يتمثل في المبني للفاعل والمبني للمفعول. هاتان هما الإمكانتان المعترف بهما من قبل النحاة، ولا ثالث لهما. غير أن هناك فئات من الأفعال المبنية للفاعل شكلا ولا يجوز بناؤها

للمفعول، جمعها بعض المستشرقين وجعلها قسما برأسه متميزا من كل من الفصيلتين المعروفتين وأطلق عليها اسم: **الأفعال المحايدة** neutral (Wright, 1981 : 1/50) اي ليست مبنية للفاعل ولا للمفعول، وإنما هي شيء ما بين النوعين، وهي في جملتها تلك التي تعبر عن وضع أو حالة، أو تعني عملا مرتبطا في حد ذاته بشخص الفاعل ولا يمكن أن يتجاوزه إلى شخص آخر (Wright, 1981 : 1/49)، منها تلك الأفعال التي جاءت على «فَعُل» نحو: كَرُم وجَبُن وشَرُف وسَهُل.. (٥)، وكذلك تلك الأ بنية التي استثنيت من جواز البناء للمفعول (Wright, 1981 : 1/49) مثل:

١ ــ «فَعَلَ» و «فَعِلَ» اللازمين الدالين على حالة أو وضع ما. مثل: كَبِر وفَرِح ومَرِض ووَجِع وألِم وخَضِر.. وصَلَح، وفَسَد وفَتَر...

٢ ــ إفعَلّ: مثل: احمّر واصفّر.

٣ ــ افعالّ: مثل احمارّ واصفارّ.

٤ ــ «افعوعل» (٦) اللازم. مثل: اعشوشب المكان واخشوشن الرجل.

٥ ــ «افعوّل» (٧) اللازم. مثل اخرّوط السفر، واجلوّذ الليل.

٦ ــ افعنلل. مثل: احر نجم واقعنسس (٨).

٧ ــ «افعنلى» (٩) اللازم مثل: احرنبى الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لا يكون لها مقابل مبني للمفعول لأن المسند إليه في جملته ليس فاعلا بل مجرد موصوف (فليش، ١٩٦٦: ١٥٠). وقد أشار القدماء إلى بعض هذا. قال سيبويه، (سيبويه، ١٩٦٨، جـ ٣: ٤٢) «ولا يقال هُلِك ولا مُرِض ولا مُوِت». وجاء في الجامع لأحكام القرآن (القرطبي، بدون تاريخ، جـ ٩: ١٠٣)، قال سيبويه: «لا يقال سُعِد فلان كما لا يقال شُقِي فلان، لأنه مما لا يتعدى». وقال المبرد (المبرد، بدون تاريخ، جـ ٢: ٢١٩)، «وأنت لا تقول مُرِض ولا ممروض».

بيد أنه على الرغم مما نصّ عليه القدماء، وما أفتى به المستشرقون (Wright, 1981 : 222) من أن الأفعال المحايدة لا يمكن أن يكون لها مبني للمفعول فقد ورد في اللغة؛ قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وحفص (القرطبي، بدون تاريخ، جـ ٩: ١٠٢)، وخلف (ابن الجزري، بدون تاريخ جـ ٢: ٢٩٠) «وأما الذين سُعِدوا» (١٠). وقرأ الحسن (ابن خالويه، بدون تاريخ: ٦١) «فأما الذين شُقوا».

أما قراءة الحسن فلأنها من الشواذ لم تثر ذلك الجدل الذي أثارته قراءة حمزة والكسائي وغيرهما أي «سُعِدوا». ولقد تضاربت الآراء حول هذه القراءة، وتفاوتت، من القول بتلحينها، إلى القول بشذوذها، بيد أنها لم تعدم على أية حال من وجد لها وجها من القبول

فأجازها. فالنحاس (النحاس، ١٩٨٥، جـ ٢: ٣٠٣) ذهب إلى أنها لحن لا يجوز، «لأنه إنما يقال: سَعِد فلان وأسعده الله جلّ وعزّ. فأسعِد مثل أمْرِض». وأما المهدويّ فقد ذهب إلى أنها من الشاذ القليل. (القرطبي، بدون تاريخ، جـ ٩: ١٠٢). أما الكسائي فقد دافع عن قراءته هذه بأن سَعَد وأسْعَد لغتان وعلى هذا كان قولهم: رجل مسعود، من سُعِد (ابن زنجلة، ١٩٧٩: ٣٩٤). وقد حكى الفراء أن هذيلا تقول: سعده الله بمعنى أسعده (أبو حيان، بدون تاريخ، جـ ٥: ٢٥١). يعني بذلك أن «سَعَد» متعد. وقد أكدّ ذلك ابن خالويه (ابن خالويه، ١٩٧٧: ١٩٠) بقوله: «والحجة لمن ضمها أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله، و «سعد» يصلح أن يتعدى إلى مفعول وأن لا يتعدى، كقولك: سَعِد زيد وسَعَده الله». قال أبو حيان (أبو حيان، بدون تاريخ، جـ ٥: ٢٥١): «وقد قرىء: «شُقوا وسُعِدوا» بضم الشين والسين فدلّ على أنهما قد يتعديان». ومثل «سُعِد» و «شُقي» جاء «غُمِي» أيضا إلى جانب أغمي (الزجاجي، ١٩٨٣: ٨).

وبناء على رأي ابن درستويه (حسن، ١٩٧٣، جـ ٢: ١٠٩) الذي عرضناه فيما مضى، فإن هذه الأفعال لا يحتاج تخريجها إلى عناء كبير. فحسب رأيه شُقي من شَقى، وسُعد من سَعَد، وغُمِي من غَمى.

المبني للمفعول والتضارب بين الشكل والوظيفة

بمجرد ذكر المبني للمفعول يتبادر إلى الذهن شيئان.

الأول: يتعلق بشكل الفعل المتميز، بضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المضارع.

الثاني: اسناد الفعل إلى مفعوله الصريح أو غير الصريح.

وما ذلك إلا لأنه قد استقر في أذهاننا أن كلّ فعل يبنى للمفعول «فلابد فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة «فُعِل» (ابن يعيش، بدون تاريخ، جـ ٧: ٦٩). وباختصار فإن ذكر المبني للمفعول يجعلنا نستحضر في أذهاننا هذه الفصيلة الفعلية شكلا ووظيفة.

وفي معظم الحالات يتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته. غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان. وامكانة التضارب بين الشكل والوظيفة ههنا واردة ومعروفة جيدا في عالم اللغات، ففي اللاتينية والاغريقية على سبيل المثال توجد أفعال كثيرة يقال عنها انها مبنية للمفعول أو للوسط من حيث الشكل، بيد أنها مبنية للفاعل من حيث الوظيفة

والمعنى، ومثل هذه الأفعال تعرف في التقليد الغربي بـ «Deponent». أي المبنية للمفعول صيغة وللفاعل معنى (Lyons, 1977 : 377).

وتوجد هذه الظاهرة في العربية، فهناك أفعال مبنية للمفعول من حيث الشكل، ولكنها مبنية للفاعل وظيفة ومعنى. ومن الأمثلة على ذلك الفعلان «كيد» و «زيل». قال سيبويه (سيبويه، ١٩٧٥، حـ ٤ : ٣٤٢): «وحدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل، وما زيل زيد يفعل ذاك، يريدون: زال وكاد». وعلى هذه اللهجة جاء قول أبي خراش الهذلي:

وكيد ضباع القق يأكلن جثتي وكيد خراش يوم ذلك يبتم
(ابن منظور، ١٩٧٣، جـ ٨ : ٣٨٦)

فكيد مبنية للفاعل على الرغم من صورتها، ولكنها مبنية للمفعول شكلا ووظيفة في قول الآخر:

فكان والأمر الذي كيدا كاللّذ تزبّى زبية فاصطيدا
(ابن منظور، ١٩٧٣، حـ ١٩ : ٧٢)

ومن هذا القبيل قولهم: زال زواله، وزيل زويله، أي ذهبت حركته. قال ذو الرّمّة يصف بيض النعامة:

وبيضاءَ لا تنحاشُ منّا وأُمُّها إذا ما رأتنا زيل مِنّا زويلها

فزيل هنا مبنية للمفعول شكلا، ولقد أشكل أمر هذا الفعل بعض الشيء حتى أن لغوياً كبيراً كابن برّي جعله يحتمل الأمرين. جاء في اللسان لابن منظور (ابن منظور، ١٩٧٣، حـ ١٣ : ٣٣٧): «قال ابن برّي: ويحتمل أن يكون «زيل» في البيت مبنياً للمفعول من زاله الله... ويحتمل أن يكون «زيل» لغة في «زال» كما يقال في كاد كيد.. و يدل على صحة ذلك أنه يروى: زيل منا زوالها، وزال منا زويلها».

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل شكلا، ولكنها مبنية للمفعول وظيفة ومعنى. وأبرز الأمثلة على ذلك هي أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء «انفعل» مثل: قطعت الحبل فانقطع الحبل، وكسرت الزجاج فانكسر الزجاج.. فالحبل والزجاج في الحقيقة هما المفعول المباشر للفعل وذلك لأن «حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشيء من تعلّق فعل الفاعل بمفعوله، كقبول الإناء للكسر من تعلّق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء» (الجاوي، ١٣٤٨ هـ: ٢٧).

وعليه فإن الحبل والزجاج في المثالين السابقين ما هما إلا المفعول المباشر الذي وقع به الفعل، وقد أسند إليه الفعل، فهو إذاً مبني للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورة الفعل هي صورة المبني للفاعل، وقد عدّ هذا البناء مبنياً للفاعل من قبل النحاة، لأن الشكل هو معتمدهم في الحكم وتقرير أمر البناء في الأفعال.

ومما يعزز هذا الذي نذهب إليه، هو أنه إذا ما أريد نقل جملة مثل: «انكسر الإناء»، أو «انقطع الحبل»، إلى لغة أخرى كالإنجليزية مثلا فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول. فانقطع تقابل بـ to be cut off وانكسر أو انحطم to become broken، وانكشف to be uncovered وهكذا (Wright ,1981 :1/41).

ولوضوح دلالة البناء للمفعول في بناء «انفعل» فقد عده أوليري (O´leary ,1969 :223) مبنياً للمفعول عن طريق سابقة النون. ولقد ذكر موسكاتي (Moscati and others , 1969 :126) أن لهذا البناء دلالتين: البناء للمفعول Passive والانعكاسية. أما وليم رايت (Wright ,1981 :1/40) فقد عدّه قريباً جداً من المبني للمفعول.

و يشارك بناء «افتعل» بناء «انفعل» في القيام بوظيفة المبني للمفعول. ففي قولنا: رميت الشيء فارتمى الشيء، ومددت الحبل فامتد الحبل، ونصر فلان زيداً فانتصر زيد. في هذه الجمل ونظائرها أسند الفعل إلى المفعول الحقيقي. فأنا رميت ومددت الحبل والشيء، فانفعل وامتثل المفعول للفعل الواقع به فامتد الحبل وارتمى الشيء، انفعل المفعول بفعل فاعل آخر وامتثل له تماماً كما انفعل. «زيد» في قولنا «ضُرِب زيد» بفعل فاعل آخر «فضُرِب». ولوضوح ذلك فقد ذهب وليم رايت (Wright ، 1981 :1/42) إلى أن المعنى الأصلي الانعكاسي لـ «افتعل» يتحوّل أحياناً إلى الدلالة على المبني للمفعول وخاصّة في الحالات التي ينوب فيها عن بناء «انفعل»، وذلك في كل ما فاؤه راء أو لام أو نون أو ميم أو واو أو ياء. والسؤال الذي يطرح نفسه ههنا هو: إذا كان بناء «افتعل» يتحوّل ــ على رأي وليم رايت ــ إلى الدلالة على المبني للمفعول Passive في حالة نيابته عن «انفعل» في بعض المواد، فلم لم يعد بناء «انفعل» ذاته مبنياً للمفعول، كما فعل أوليري وموسكاتي؟ ولا سيما أن عدم مجيء «انفعل» في هذه المواد التي ينوب عنه فيها «افتعل» إنما يرجع أساساً إلى عوامل صوتية فحسب، «وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها. ونون «انفعل» علامة المطاوعة، فكره طمسها» (الرضي، ١٩٧٥، جـ ١: ١٠٩).

وقد ذهب كل من أوليري (O 'leary,1969 : 211) وموسكاتي (Moscati and others ,1969 : 127) إلى أن التاء في «افتعل» و «تفعل» تؤدي وظيفة المبني للمفعول فيما تؤدي من وظائف نحوية، فبالنسبة لتفعّل نحو: كسّرت الزجاج فتكسّر الزجاج، وقطّعت الورقة فتقطّعت الورقة، وفرّقت الأطفال فتفرّقوا... نجد أن الفعل قد أسند في الحقيقة إلى المفعول تماماً كما أسند إلى المفعول في مثل كسرت الزجاج فانكسر الزجاج، ولذلك فإن الترجمة السليمة لجمل كهذه إلى لغة أجنبية كالإنجليزية ينبغي أن تتم على صورة المبني للمفعول (Wright,1981 : 1/36).

ومما تجدر الإشارة إليه أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول، ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا على ما يبدو سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات. قال فندريس (فندريس، ١٩٥٠: ١٤١): «ان المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول».

إن أبنية المطاوعة هي في رأينا مثل حيّ للتناقض بين الشكل والوظيفة لفصيلة المبني للمفعول. ولقد حكم القدماء عليها بأنها مبنية للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليهما تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل بغضّ النظر عن حقيقة المسند إليه ما إذا كان فاعلا للفعل agent أو غير فاعل non agent.

ونحن بناء على أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو المتلقى أو الخاضع لأثر غيره فإنا نعدها مبنية للمفعول بحكم وظيفتها. وهذا يعني ضرورة توسيع دائرة المبني للمفعول لتشمل كل فعل أسند إلى مفعوله، وأن لا تكون قاصرة على صيغة «فُعِل». وهذا ما ذهب إليه أوليري (O' leary ,1969 : 233) فالبناء للمفعول يتم ــ حسب رأيه ــ عن طريق نوعين من التصريف:

أ ــ تصريف خارجي يتم بالحاق نون الانفعال وتاء الافتعال.
وهذا النوع من التصريف مهجور في الآرامية، اللهم إلا من أمثلة قليلة قديمة جداً. والحبشية في هذا الشأن كالآرامية تقريباً.
أما المفعول الانعكاسي Passive reflexive بوساطة التاء فمقتصر في العبرية عموماً على وزن الشدّة (١١)، بدلا من كونها تضم مطلقاً إلى أية أبنية أخرى.

ب ــ تصريف داخلي، قوامه تغيير الحركات في الصيغة بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي «i ــ u» وفتحه في المضارع «a ــ u» (O 'leary، 1969 : 223).
وقد أظهرت دراسات بتراتشيك Petracek الحديثة على التصريف الداخلي، أن المبني

للمفعول بهذه الطريقة (المفقود في الأكدية) ينبغي أن ينظر إليه على أنه تطور ثانوي للسامية الغربية (Moscati and others, 1969 :124).

وحتى تلك الأفعال التي تدل على الصفات أو الحالات والتي أدرجت ضمن الأفعال المحايدة، فإنها يمكن أن تضم هي الأخرى إلى حظيرة المبني للمفعول على أساس التفسير غير الفاعلي لفاعلها، ففي قولنا: مَرِض زيدٌ، وهَرِم عمرو، ووَجِع خالد... نجد أن المسند إليه ههنا ليس فاعلا وإنما هو في الحقيقة الخَاضِع أو الذي يعاني Undergoer أثر فعل فاعل آخر، تماماً كوضع المسند إليه في مثل: «ضُرِب زيد» و «هُزِم عمرو» و «قُتِل خالد». ففي هذه الأخيرة وقع الضرب والهزيمة والقتل بزيد وعمرو وخالد، وفي الأولى وقع بزيد المرض، والهرم بعمرو، والوجع بخالد. فما هذه إلا أمور ابتلوا بها، و بلايا ضربوا بها، لابد لها بالتالي من فاعل أحدثها وأوقعها بهؤلاء. ولما كانت هذه الأفعال مسندة في الحقيقة إلى المفعول من حيث الوظيفة فإنه لم يجز بناؤها للمفعول مرة أخرى عن طريق الشكل تماماً كما لا يصغّر المصغّر، ولا يرخّم ما كان مرخّما.

نخلص من هذا كلّه إلى أن التمييز بين المبني للفاعل والمفعول ليس حاسما، ذلك أنه رسم وخطّط على أساس الشكل لا الوظيفة، الأمر الذي ترتّب عليه حصول تضارب أحياناً بين شكل الفعل ووظيفته. وهذا هو الحال في اللغات الهندية الأوروبية أيضاً. قال فندريس «تمييز الأفعال المبنية للمعلوم من الأفعال المبنية للمجهول في معظم اللغات الهندية الأوروبية عمل خدّاع، لأن المبني للمجهول في كل حالاته تقريباً لا يمكن أن يعتبر عكس المبني للمعلوم» (فندريس، ١٩٥٠: ١٤٠).

من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول

إن بناء الفعل للمفعول يمثل جملة من التطورات النحوية والصرفية. فأما التطورات النحوية فتتعلق بنظام الجملة والوظائف النحوية التي تضطلع بها المفردات. وأما الصرفية فتتعلق بتغيير صورة الفعل إلى «فُعِل»، أي ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع. وقد يستتبع التطور الصرفي بعض التطورات الصوتية، وذلك في حالة الأجوف المعلّ بنوعيه، الواوي واليائي، وسنقصر حديثنا هنا على نوعين من التطورات، هما التطورات النحوية والصوتية.

أولا: التطورات النحوية

الاعتقاد الراسخ لدى جمهور النحاة هو كما ذكرنا أن المبني للمفعول فرع من المبني للفاعل وتتم عملية التفريع هذه بخطوات ثلاث هي:

أ. **حذف الفاعل**
ب. إقامة المفعول مقام الفاعل.
جـ. تغيير صورة الفعل إلى «فُعِل».

وعلى ما يظهر فإن مفهوم المبني للمفعول هذا مفهوم عالمي، ذلك أن العلاقة بين المبني للمفعول والمبني للفاعل قد فسّرت على أساس مشابه تماماً للتفسير العربي في التقليد الغربي أيضا (Lyons,1977 : 376).

هذا التصور للعلاقة بين المبني للفاعل والمبني للمفعول، يمثل وجهة نظر جمهور النحاة البصريين، فالمبني للمفعول متفرع عندهم من المبني للفاعل، أي أن: «ضَرَب زيدٌ عمرا» تمثل عندهم الأصل أو قل البنية العميقة لـ «ضُرِب عمروٌ». وفي مقابل ذلك ذهب الكوفيون والمبرد من البصريين وابن الطراوة من الأندلسيين إلى أنه ليس ثمة فرعية ولا تبعية بين هاتين الفصيلتين. وأن كلا منهما أصل قائم بذاته (الأزهري، بدون تاريخ، جـ٢: ٣٥٧). فنحن إذاً أمام وجهتي نظر متقابلتين بصدد العلاقة بين هاتين الفصيلتين، فأيهما الصواب ؟.

بناء على معطيات علم اللغة الحديث، والمنهج التحويلي على وجه الخصوص، نقول إن كلّا من هذين التصورين قد جانب الصواب، فليس المبني للفاعل هو الأصل للمبني للمفعول كما يرى جمهور البصريين، ولكن أيضاً ليست هاتان الفصيلتان مستقلتين إحداهما عن الأخرى تماماً، بمعنى أنه ليس ثمة وشيجة أو آصرة تجمع بينهما كما يرى الكوفيون ومن لف لفهم. والصحيح أن هاتين الفصيلتين إنما تمثلان في الحقيقة الناتج output أعني بنى سطحية ترجع إلى أرومة واحدة، وتخرج من نفس المشكاة، انهما أسلوبان شقيقان، العلاقة بينهما تماماً كالعلاقة بين الأخ وأخيه، إن جاز هذا التعبير، شقيقان ولدا من رحم لغوية واحدة، هي ما يعرف في الاصطلاح بـ «البنية العميقة المجردة abstract deep structure» (Palmer,1984 : 158). أو البنية التحتية غير المميزة Undifferentiated underlying structure (Robins,1978 : 279). فعن طريق عملية ترتيب أو تحويل معينة لعناصر التركيب الأساسي نحصل على بنية سطحية تمثل المبني للفاعل، وبعملية أخرى نحصل على المبني للمفعول. قال بالمر (Palmer,1984 : 159) «لا نستطيع أن نفكر الآن بلغة امتلاك زمام الاختيار ما إذا كان أو لم يكن ممكنا أن نحول جملة مبنية للفاعل إلى جملة مبنية للمفعول.. ولكن فقط باشتقاق كل من الجمل المبنية للفاعل والمفعول من بنى عميقة متشابهة جداً».

ولتوضيح ذلك نأخذ جملة مثل: «ضَرَب زيد عمرا»، ومقابلتها الجملة المبنية للمفعول وهي «ضُرِب عمروٌ من زيد» فهاتان الجملتان وإن كانتا مختلفتين ظاهرياً فإنهما تردان إلى بنية عميقة واحدة، إذ المعنى في كلتا الجملتين هو: وقع ضرب على عمرو من زيد. هذه هي المادة الأولية التي نحصل منها على كل من المبني للفاعل والمبني للمفعول والتي تعرف بالبنية العميقة المجردة، ولتوضيح عملية توليد المبني للفاعل ومقابلة المبني للمفعول من هذا التركيب الأساسي المشترك نحلّل الجملتين: ضرب زيد عمرا وضرب عمرو من زيد (١٢).

فالجملة في كلتا الحالتين تتكون من: ركن فعلي + محور + فاعل

التركيب الأساسي: زمن + فعل + جار (١٣) + اسم + جار + اسم

ج ← ضرب + على + عمرو + من + زيد.

من هذا التركيب الأساسي وعن طريق القوانين التحويلية نستطيع توليد كل من المبني للفاعل والمبني للمفعول، فإذا ما أردنا المبني للفاعل فعن طريق قانون تحويلي يقدم الفاعل على المفعول فيصبح التركيب:

ج ← ضرب + من + زيد + على + عمرو

بحذف حرف الجرّ من الفاعل والمفعول معا يصبح التركيب

ج ← ضرب + ٠ ٠ + زيد + ٠ ٠ + عمرو

بالحركات ← ضَرَب + ٠ ٠ + زيدٌ + ٠ ٠ + عمرا

وأخيراً بالقوانين المورفيمية الصوتية تنتج البنية السطحية فتصبح الجملة:

ضَرَب زيدٌ عمرا.

أما توليد المبني للمفعول فيكون على النحو التالي:

التركيب الأساسي: ضرب + على + عمرو + من + زيد

بحذف الجار من المفعول يصبح التركيب:

ضرب + ٠ ٠ + عمرو + من + زيد

بقانون الحركات:

ضُرِب + ٠ ٠ + عمروٌ + من + زيد

بالقوانين المورفيمية الصوتية تنتج البنية السطحية:

«ضُرِب عمروٌ من زيد». وهذا الأسلوب على وجه العموم معروف في اللغات الهندوأوروبية أكثر من السامية.

ثم يتابع هذا النوع من الجمل أي من مثل: «ضُرِب عمروٌ من زيد» وهي الجمل المبنية للمفعول مع وجود الفاعل ولكن بوصفه فاعلياً اختيارياً Optional agentive adjunct، عن طريق اطراح الفاعل فتتشكل في النهاية الجمل المبنية للمفعول بدون فاعل وهي المعروفة في

الاصطلاح بـ agentless sentences . وهذا هو التطور الطبيعي لهذا النوع من الجمل ، فتتحول الجمل بذلك من «ضُرب زيدٌ من عمرو» إلى «ضُرب زيدٌ» . ولهذا نلحظ أن عدد الجمل المبنية للمفعول مع الفاعل المجرور بحرف الجرّ لا يزيد على ست وعشرين جملة في القرآن الكريم كلّه . وهو عدد قليل جداً بالنسبة للجمل المبنية للمفعول بدون فاعل والمعروفة في التقليد الغربي بـ agentles sentences .

وحذف الفاعل المجرور بحرف جر راجع اما لكون الفاعل مجهولا جهلا تاماً ، وذلك في مثل : «ضُرب زيدٌ من أحدهم» ، فذكر الفاعل المجرور ههنا وعدم ذكره سيّان ، إذ من المعروف بداهة أن الضرب لا بد أن يكون من أحدهم ، وإما أن يكون الفاعل واضحاً وضوحاً قوياً ، معروفاً بداهة بحيث لا يكون هناك أدنى شك في احتمال توجه الفكر إلى غيره ، ومن ثم يحذف الفاعل و يطوى ذكره لحضوره القوي ووضوحه في الذهن ، هذا إلى جانب الرغبة في الإيجاز والاختصار ، الذي هو جل مقصد العرب ، وعليه مبني أكثر كلامهم . قال ابن جني (ابن جني ، بدون تاريخ ، حـ ١ : ٨٣) «اعلم أن العرب ــ مع ما ذكرنا ــ إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد» . فلهذه الأسباب مجتمعة يحذف الفاعل الملحق بالجملة اختياريا فتتشكل الجمل الخالية من العامل نحو: سُرِق المتاعُ ، وأُكِل الطعامُ ... و يبدو أن هذا التطور سمة عالمية ، أو سلوك لغوي عام في معظم اللغات ، قال جون ليونز: «إذا كانت هناك أية وظيفة مشتركة لصيغة المبني للمفعول في كل اللغات التي تحتوي عادة على مبنى للمفعول (وفي لغات معينة يبدو أن هذه هي وظيفتها الوحيدة كالتركية) فهي أنها تيسر إنشاء جمل بلا عامل» . ولهذا فإننا نجد في الإنجليزية أيضاً أن جملا مثل : Bill was Killed أكثر دورانا في الكلام من Bill was Killed by John (Lyons,1977 : 378) .

ثانياً : التطورات الصوتية

أما التطورات الصوتية فيمثلها تحوّل «فُعِل» من الأجوف المعلّ بنوعيه من بنية ثلاثية المقاطع إلى ثنائيتها عن طريق التخلص من أشباه الحركات بطريقة أو بأخرى ، وذلك من خلال ثلاثة أساليب لهجية أثرت عن العرب تعرف بـ :

١ . لهجة اخلاص الضم .
٢ . لهجة الاشمام .
٣ . لهجة اخلاص الكسر .

ولقد قرأت القراء باللهجتين الثالثة والثانية فقط ، أما اللهجة الأولى وهي لهجة اخلاص الضم فلم يقرأ بها . وقد نسبت هذه اللهجة إلى هذيل و بني فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد ، و يقال انها حكيت عن بني ضبّة ، وعن بعض بني تميم (الأزهري ، بدون

تاريخ، جـ١ : ٢٩٥). ووصفت بالقلّة، وانها أقلّ اللهجات فصاحة (الرضي، ١٩٧٨، حـ٤ : ١٣٠) فهي بالتالي «لغة ردية»، لأن حمل الثقيل على الخفيف (أي الضم على الكسر) أولى من العكس (الجاربردي، ١٩٨٤، جـ٢ : ٢١٠).

وأما لهجة الاشمام فتنسب إلى كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد (أبو حيان، بدون تاريخ، جـ١ : ٦٠). وقد وصفها بعضهم بالقلّة (الرضى، ١٩٧٨، جـ٤، ١٣١)، في حين عدّها آخرون «لغة للعرب فاشية» (أبو شامة، ١٩٧٨ : ٢٢١).

وأما اللهجة الثالثة وهي اخلاص الكسر فتنسب إلى قريش خاصة وأهل الحجاز عامة ومن جاورهم من بني كنانة (أبو حيان، بدون تاريخ، جـ١٢ : ٦٠). وقد أفاض اللغويون والقراء في وصفها وتفضيلها، فهي فصحى اللغات (الرضي، ١٩٧٨، ج ٤ : ١٣٠) وأصل اللهجتين الأخريين. قال أبو علي الفارسي (الفارسي، ١٩٨١ : ٥٧٩) «والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء والاخريان داخلتان عليها». وقال الأخفش (الأخفش، ١٩٨١، جـ١ : ٤١) «والكسر القياس». وقال أبو حاتم (مكي، ١٩٨١، جـ : ٣٤٢). «الكسر قراءة العامة في جميع ذلك، وهي في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر، وعلى الألسنة أخف، وفي قياس النحو أجود». والأصل في هذا كله قول سيبويه. (سيبويه، ١٩٧٥، جـ٤ : ٣٤٢) «وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع وخيف وهيب، والأصل الكسر».

والذي نحب أن نوضحه هنا أن هذه الأساليب الثلاثة إنما تمثل في الحقيقة الخصائص اللهجية لمختلف القبائل العربية، فمنهم من آثر الضمة، ومنهم من آثر الكسرة، ومنهم من حاول الابقاء على معالم الصيغة كلها بأقل جهد عضوي ممكن عن طريق الجمع بين حركتي الفاء والعين في حركة واحدة، وسنتتبع خطوات تطور الأجوف هذه بادئين بلهجة اخلاص الضم.

أولا : تطور الأجوف إلى اخلاص الضم

أ ــ الأصل «قُول»، الخطوة الأولى كانت اسكان العين، فيتحول الفعل بذلك إلى قُوْلَ Kuwla بوزن «فُعْل». وتسكين الوسط المتحرك بغير الفتحة لهجة ينسبها اللغويون إلى بكر بن وائل وإلى اناس كثير من بني تميم (سيبويه، ١٩٧٥، جـ٤ : ١١٣)، وإلى ربيعة أيضاً (عبدالتواب، ١٩٨٢ : ٦٢). وجاء في المثل : «لم يحرم من قُصْدَ له».
وقال أبو النجم :
لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر
و يعلّل سيبويه (سيبويه، ١٩٧٥، جـ٤ : ١١٤) تسكين العين ههنا بقوله : «وكرهوا

في «عُصِرَ» الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال».

وبالتسكين وتشكل قُوْل Ḳuwla يتشكل محظور لغوي، ألا وهو تكوّن مزدوج هابط مرفوض عربياً (الشايب، ١٩٨٣ : ٤٢٥) البتة وهو المزدوج «uw» في المقطع الأول، وتخلصا من هذا السياق المفروض تخالف العربية بين عنصري المزدوج عن طريق إسقاط الواو والتعويض عنها بمدّ الحركة السابقة، وبذلك يتحول الفعل إلى: قول: Ḳūla . فيكون الفعل قد مرّ إذاً بالمراحل التالية:

قُول ← قُوْل ← قول . Ḳūla ← Ḳuwla ← Ḳuwila

ب ــ الأصل «بُيِع». وما قلناه عن «قُول» نقوله عن «بُيِع» أيضا وهذا يعني أن «بُيِع» قد أسكنت عينه فصار «بُيْع buy'a» فتشكل مزدوج هابط هو «uy» مرفوض عربياً، فخولف بين عنصريه عن طريق حذف الصامت أي الياء، والتعويض عنها بمد الحركة السابقة وبذلك أصبح «بوع» فيكون الفعل قد مرّ هو الآخر بالمراحل التالية:

بُيِع ← بُيْع ← بوع **bū'a ← buy'a ← buyi'a**

ومن خلال وصفنا لعملية تطور الأجوف على حسب لهجة اخلاص الضم يتبيّن لنا خطأ من ذهب إلى أن الحركة الناشئة عن هذه اللهجة هي ما سماه بـ «صوت اللين المركب: «au» (الجندي، ١٩٧٨ : جـ٢ : ٥٦٩). وذلك انه ليس في «قول Ḳūla» و «بوع» «**bū'a**» صوت لين مركب البتة، بل ضمة خالصة طويلة، ثم ان قولهم لهجة اخلاص الضم يفيد ذلك، لأن معنى اخلاص الضم، ضمّ لا تشوبه أية شائبة من الأجراس الحركية الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التطور الطبيعي للمزدوجين «uw» و «uy» هو إلى حركات طويلة أبداً (الشايب، ١٩٨٣ : ٤٢٥).

وقد مال أصحاب هذه اللهجة إلى الضم لأنه أبرز معالم المبني للمفعول، فالضم هو القاسم المشترك الأعظم بين الماضي والمضارع، يضاف إلى هذا أن من أبرز الخصائص اللهجية للقبائل البدوية هو إيثار الضمة لأنها مظهر من مظاهر الخشونة التي تتفق وطبيعة الحياة البدوية (أنيس، ١٩٧٣ : ٩١).

ومما استشهد به على هذه اللهجة من كلام العرب، قول رؤبة (الانباري، ١٩٥٧ : ٩٢):

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا **بوع** فاشتريت

وقول الآخر:

وابتذلت غضبى وأمّ الرحال **وقول** لا أهل له ولا مال

وقول الآخر:

نوط إلى صلب شديد الخلّ وعنق كالجذع متمهلّ

وقول الآخر:

حوكت على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

(ابن جني، ١٩٥٤، جـ١ : ٢٥).

ثانيا : الاشمام

نصّ الزجاجي على أن الاشمام لا يضبط إلاّ بالمشافهة (ابن عصفور، ١٩٧٨، جـ٢ : ٤٥٢). وهذا يشير إلى أن هذا الصوت المتكوّن بهذه الطريقة ذو طبيعة غامضة نوعاً، ليس من السهل وضع تحديد دقيق له بحيث يتخذ معياراً عاماً يسير عليه الناس في نطقهم. ولهذا ففي الوقت الذي نجد فيه النحاة والقرّاء قد اتفقوا على الغرض من عملية الاشمام نجدهم قد اختلفوا في وصفه وتحديده اختلافاً كبيراً. فمن حيث الغاية أقرّ الجميع بأن الغرض من الاشمام هو: «الايذان بأن الاصل الضم في أوائل هذه الحروف» (الرضى، ١٩٧٨، جـ ٤ : ١٣١)، «فمن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول» (مكي، ١٩٧٤، جـ١ : ٢٣٠). لا نعلم خلافا بينهم بشأن الغرض من عملية الاشمام. أما بشأن حقيقته فقد اختلفوا فيها كثيراً. قال الرضي (الرضي، ١٩٧٨، ج ٤ : ١٣١) : «وحقيقة هذا الاشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع. **وقال بعضهم :** الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً. وهذا خلاف المشهور عند الفريقين. **وقال بعضهم :** هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة. وهذا أيضاً غير مشهور عندهم، لأن الاشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء». وقال أبو شامة الدمشقي (أبو شامة، ١٩٧٨: ٣٢١) : «المراد بالاشمام في هذه الأفعال(١٤): أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين، كسر وضم.. ومنهم من قال: حقيقته أن تضم الاوائل ضماً مشبعا، وقيل مختلسا وقيل: بل هو ايماء بالشفتين إلى ضمة مقدرة مع اخلاص كسر الأوائل، ثم القارىء مخير في ذلك الايماء إن شاء قبل اللفظ أو معه أو بعده».

وقد اختلفوا حول ما إذا كان ينطق بشيء من الضم أولا، فذهب مكي إلى «أن الإشارة

إلى الضم في هذه الأفعال **تسمع وترى في نفس الحرف**، والحرف الأول مكسور، ومع ذلك الكسر إشارة إلى الضم تخالطه» (مكي، ١٩٧٤، جـ١ : ٢٣١). أما ابن عصفور فقد ذهب إلى القول: «ولا تلفظ بشيء من الضمة، ولو لفظت بشيء من الضمة لكان روما لا إشماما، قال الزجاجي: وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة إشارة إلى أنه لا يسمع بل يرى. وأما بعض النحويين وكافة القرّاء (١٥) فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة. **والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك**، ولذلك سموه إشماما» (ابن عصفور، ١٩٧٨، جـ٢ : ٤٥٢).

وهذان الرأيان اللذان يبدوان على طرفي نقيض، إنما يشكلان وجهين لحقيقة واحدة. فما ذهب إليه مكي صحيح لأن استدارة الشفتين في أثناء نطق الكسرة تحور جرسها من كسرة خالصة إلى كسرة ممالة نحو الضمة. غير أنه لا ترتفع مؤخرة اللسان تجاه الطبق كما يحصل في نطق الضمة عادة، فكل ما في الأمر، مجرد استدارة الشفاه بدون استعمال الأعضاء الأساسية الأخرى التي يجب استعمالها لنطق الضمة. وبهذا يصح قول ابن عصفور أيضا. فالاشمام إذاً بقايا ضمة، أو اطلال ضمة إن جاز هذا التعبير، مثله في ذلك مثل الغنة بالنسبة للنون عند ادغامها في الواو والياء، ما هي إلا بقايا أو آثار نون، تشير إلى النون في حالة الادغام بغنة. واستدارة الشفاه، ملازمة لنطق الواو ملازمة الغنة للنون، وعليه فليس الاشمام إلا وسيلة للابقاء على بعض معالم الضمة عن طريق استدارة الشفتين، والحركة المتولدة تبعا لذلك هي كسرة ممالة نحو الضمة تشبه على حسب ما ذكر وليم رايت الصوت الألماني «ü» في «hüten» والصوت الفرنسي «ü» في «Lune» (Wright,1981 : 1/84)، قال كانتينو (كانتينو، ١٩٦٦ : ١٦٤) : وقد يكون اعتلال جرس الكسرة الطويلة «ī» وانقلابها «ü» أو «uī» راجعا إلى تذكرهم الصيغة العادية التي يكون عليها الفعل المبني للمجهول نحو «قُتِل»، وهي صيغة تحتوي على ضمة في مقطعها الأول، أو إلى تأثير حرف مجاور مفخم أو لهوي أو من وسط الحلق».

بقي أن نقول إن الذين قرأوا بالاشمام في «قيل، وغيض وجيىء وحيل وسيق وسيىء وسيئت» من القراء هم الكسائي وهشام ورُوَيس. وقد وافقهم ابن ذكوان في حيل وسيق وسيىء وسيئت. ووافقهم المدنيان، نافع وأبو جعفر في سيىء وسيئت فقط. (ابن الجزري، بدون تاريخ، جـ٢ : ٢٠٨) وعن شبل ان ابن كثير كان يشم سيىء وسيئت مثل نافع (أبو علي الفارسي، بدون تاريخ، جـ١ : ٢٥٦) كما ذُكر أن ابن عامر كان يشم سيق وسيىء وسيئت وحيل (أبو علي الفارسي، بدون تاريخ، جـ١ : ٢٥٥).

ثالثا: اخلاص الكسر

والتطور الطبيعي للكسرة الممالة نحو الضمة، هو اخلاص الكسر، أي صيرورتها كسرة طويلة لا تشوبها أية شائبة من الأجراس الحركية الأخرى. وليس هناك من تفسير لهذا التطور إلا الاقتصاد في الجهد العضوي والميل إلى السهولة التي يلجأ إليها الإنسان في معظم ظواهره الاجتماعية، وذلك بالتخلص من الثقل الناشيء عن بروز الشفتين إلى الأمام واستدارتهما. وعليه فإن ما ذهب إليه سيبويه وتابعه عليه سائر النحاة من أن الكسر هو الأصل غير صحيح. فاخلاص الكسر يمثّل في الحقيقة المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الأجوف من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها بالحركة المشمّة إلى الكسر الخالص عن طريق التخلّص من الإشمام.

وقد اختلف القدماء بشأن التطورات التي تلحق بالأجوف على أساس هذه اللهجة، فذهب معظم النحاة والصرفيين إلى أن كسرة العين تنقل إلى الفاء بعد اطّراح حركتها، وتقلب الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها. قال ابن جني (ابن جني، ١٩٥٤، جـ١: ٢٤٩). «اعلم أن أصل هذا كلّه «خُوِف» و «بُيِع» و «قُوِل»، لأنه بوزن «ضُرِب» فأرادوا أن يعلوا العين كما أعلوها في «خافَ» و «باع» و «قالَ». فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العين في «خيف» و «قيل» ياء لانكسار الفاء قبلها، وبقيت العين في «بيع» بحالها ياء فصار كلّه «خيف» و «بيع» و «قيل».

أما الغرض من نقل حركة العين إلى الفاء فهو: «ليعلم بذلك حركة العين؛ ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في «قُلت» والكسرة في «بِعت» علمت أن حركة العين في «باع» كسرة، كما تعلم أنها في «قُلت» ضمة. وإذا سمعت «قيل» و «بيع» علمت أن حركة العين الكسرة إذا بني الفعل للمفعول به على فعل» (أبو علي الفارسي، بدون تاريخ، جـ١: ٢٦٣).

وذهب بعضهم إلى أن حركة العين في «قُوِل» و «بُيِع» تحذف ولا تنقل إلى الفاء، «لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك. فبقي «قُوْل» و «بُيْع» بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول: «قول» و «بوع» وهي أقلّ اللغات، والأوْلى قلب الضمة كسرة في اليائي، فيبقى: «بيع»، لأن تغيير الحركة أقل من تغير الحرف، وأيضا لأنه أخف من «بوع» ثم حمل «قول» عليه، لأنه معتلّ العين مثله، فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياء» (الرضي، ١٩٧٨، جـ٤: ١٣٠).

وفي الحقيقة أن القول بنقل الحركة من العين إلى الفاء، وإسقاط حركة الفاء، ما هو إلا ظنّ وتخمين ودعوى يعوزها الدليل، والقول بتسكين العين وتحويل ضمة الفاء في اليائي إلى كسرة وحمل الواوي عليه تفسير غير مقنع ولا مقبول هو الآخر. والتفسير العلمي السليم هو أن الكسر يمثل التطور الطبيعي للكسرة الممالة إلى الضم عن طريق التخلص من الاشمام.

ولنا إلى جانب هذا التفسير تفسير آخر نوضح من خلاله التغيرات الصوتية التي تحصل على بنية الفعل بطريقة أيسر وأقرب تناولا، وذلك على النحو التالي: إن الذين آثروا حركة العين، أي الكسرة، عمدوا إلى تحقيق المماثلة بين الحركات أولا، بمماثلة حركة الفاء لحركة العين، فيتحول كل من «قُول» و «بُيع» إلى «قِول» Ḳiwila و «بِيع buyi'a. ثم يخالف بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط الواو والياء، فمن طبيعة أشباه الحركات أنها تضعف إذا وقعت بين حركتين، وقد نبّه على ذلك هنري فليش (فليش، ١٩٦٦: ٤١) بقوله: «إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ أنهما ينحوان نحو الاختفاء». وبسقوط الواو والياء تلتقي الكسرتان القصيرتان اللتان كانتا تكتنفانهما فتتشكل منهما الكسرة الطويلة، هي هذه التي نجدها في «قيل «Ḳīla» و «بيع :bī'a». وعليه فإن الفعلين قد مرّا بالمراحل التالية:

قُول: بالمماثلة بين الحركات قِول باسقاط **الواو** قيل

Ḳīla ← Ḳiwila ← Ḳuwila . بُيع: بالمماثلة بين الحركات

بِيع بإسقاط **الياء** بيع :bī'a ← biyi'a ← **buyi'a**

والذي يعزز هذا الذي نذهب إليه أن قطربا قد حكى: «ضِرْب زيدٌ» وقد فسّر هذا من قبلهم على أنه نقل حركة العين أي الراء إلى الضاد شذوذا بعد اطراح حركة الضاد. (الرضي، ١٩٧٧، جـ ٤: ١٣٣). وهذا مجرد دعوى يعوزها الدليل، أما المجانسة بين الحركات فأمرها مشهور معروف، وكثيرة الحدوث، فمن ذلك قولهم: شِهْدَ ولَعْبَ من شَهِد ولَعِب والأصل فيهما شَهِد ولَعِب. قال الأخطل:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شِهْدَ أجدى فضله وجداوله

(سيبويه، ١٩٧٥، جـ ٤: ١١٦)

ومن ذلك أيضا: نِعْم وبِئْس من نَعِم وبَئِس المحولين عن نَعِم وبَئِس، عن طريق

المماثلة بين الحركات. ولكن قد يقول قائل: إن شِهد ولِعب ونِعِم وبِئس إنما حصلت المماثلة بين الحركات بسبب الصوت الحلقي. ولكن هذا غير صحيح، لأن الأصوات الحلقية إنما تؤثر الفتحة لا الكسرة، وقد بيّنا زيف هذا الاعتقاد في مكان آخر فلينظر هناك (الشايب، ١٩٨٣: ١٧٣ ــ ١٧٤). هذا إلى أن منهم من قد نصّ على أن الأصوات الحلقية ليست المسئولة عن المجيء بالكسر فقال «حروف الحلق لا تجتلب الكسرة» (النحاس، ١٩٨٥، جـ ٢: ٣٠٦). وليس أدل على ذلك من شيوع ظاهرة المجانسة كثيرا في اللهجات الدارجة مع مختلف الأصوات مثل: نِدِم وطِرِب وسِلِم ومِرِض.. في نَدِم وطَرِب وسَلِم ومَرِض....

وعلى ضوء هذا فإن ما حدث في «ضُرِب» ما هو إلا مماثلة بين حركة العين والفاء فأصبح الفعل «ضِرِب» ثم اعقبت ذلك عملية تسكين بحذف الحركة الثانية وهي حركة العين فصار الفعل «ضِرِب» فما حصل إذاً مماثلة أعقبها حذف للحركة الثانية إيثارا للخفة والسهولة.

بقي أن نقول إن هؤلاء الذين مالوا إلى الكسر الخالص هم أولئك الذين آثروا حركة العين كرمز للصيغة، والكسرة من ناحية أخرى أيسر في النطق من الضمة. قال الدكتور إبراهيم أنيس (أنيس١٩٧٣: ٩٦) «على أنه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق، أو أيهما الذي يحتاج إلى جهد عضوي أكثر نجد أن الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضوي أكثر، لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان في حين أن الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان. وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه». يضاف إلى ذلك أن بروز الشفتين إلى الأمام واستدارتهما مع الضمة يزيد الجهد العضوي أكثر فأكثر. هذا إلى أن العين وحركتها تعدّان أهم العناصر في الصيغة. قال ابن جني (ابن جني، بدون تاريخ، جـ ٢: ١٥٥): «والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها». يبقى أخيراً أن الكسر دليل التحضّر والرقّة في معظم البيئات اللغوية (أنيس، ١٩٧٣: ٩١). فلا غرو إذا أن يميل إليه الحجازيون ومن جاورهم.

الهوامش

(١) ليس كل حرف يصلح للقيام مع مجروره مقام الفاعل، جاء في الأشباه والنظائر (السيوطي، ١٩٨٥، ١٤٢/٣): «قال ابن الخباز في شرح الجزولية: حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما أستثنيه لك، ولم يتعرض أحد لهذا. فمن ذلك: لام التعليل، لا يقال: أكرم لزيد، وكذلك الباء و «من» إذا أفادتا ذلك. و «ربّ» لأن لها صدر

الكلام، و «مذ» و «منذ»، لأنهما ضعيفتا التصرف. وزاد ابن اياز الباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه، فإنها لا تقوم مقام الفاعل، وكذلك «خلا» و «عدا» و «حاشا» إذا جررن، والمميز إذا كان معه نحو: طبت من نفس. لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل»، ونضيف إلى ما ذكره السيوطي «حتى» الجارة أيضا، فلا يقال: «قيم حتى عمرو» أنظر (الرضي، ١٩٧٨، ٢٧٦/٤).

(٢) ادخال «أل» على «غير» خطأ، أنظر (أبو حيان، البحر المحيط ٢٨/١).

(٣) الصيغة التي وردت في المصدر هي «فَعْلت». ولكن لم أجد لها وجها فأثبت ما رأيت أنه الصواب.

(٤) انظر على سبيل المثال (عباس حسن، النحو الوافي ١٩٧٣، ١٠٨/٢ ــ ١٠٩) وانظر كذلك (سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية ١٩٦٩ ص ١٧٧).

(٥) استثنى هنري فليش (١٩٦٦، ص ١٤٣) من هذا البناء الفعلين: بَصُر به، وشَعُر به. أما القدماء فقد أجازوا بناء «فَعُل» للمفعول، قال ابن جني (المنصف، ١٩٥٤، ٢١١/١): «اعلم أنه قد يجوز ان تبني «فَعُل» للمفعول، ولكن لا يكون المفعول مفعولا صريحا، وذلك نحو قولك: «طُرِف في هذا المكان»، كما تقول: «قد أُقْطِع بالرجل». وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر. فإذا كان كذلك جاز ان تقيم الظروف والجار والمجرور مقام المفعول».

(٦) قد تعدى هذا البناء في قولهم: «اعروريت الفلوّ» وقولهم «اعروريت مني أمرا قَبيحا»، كما قالوا: احلولى ذلك. انظر (سيبويه ١٩٧٥، ٧٨/٤) اعروريت الفلو: ركبته عريا، واعرورى أمرا قبيحا: أتاه وركبه.

(٧) قد تعدى هذا البناء، قالوا: اعلوّطت المهر، أي علوته، اخروّط السفر: امتد وطال. واجلوّذ الليل: أسرع.

(٨) احرنجم القوم: ازدحموا أو تجمّعوا. اقعنسس: رجع وتأخّر.

(٩) قطع سيبويه (١٩٧٥، ٧٧/٤) بلزوم هذا البناء، وذلك حيث قال: «وليس في الكلام افعللته ولا افعليته». ولكن ذكر ابن جني (المنصف، ١٩٥٤، ٨٦/١) أن هذا البناء قد تعدى، وقد استشهد على ذلك بقول الراجز:

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

يغرنديني ويسرنديني كلاهما بمعنى: يغلبني

ولكن الزبيدي (١٨٩٠، ص ٣٩) طعن في صحة هذا البيت قائلا: «وهذا عندي محال، وأحسب البيتين مصنوعين».

(١٠) سورة هود آية ١٠٨.

(١١) يقصد بوزن الشدة صيغة «فَعّل».

(١٢) قد يعترض معترض بأننا لا نقول في العادة: ضُرِب عمروٌ من زيد. وانما نقول: ضُرِب عمروٌ. والصحيح أن هذه الأخيرة متطورة عن الأولى، أي عن: «ضُرِب عمروٌ من زيد» كما سنبين لاحقا. ومع ذلك فقد احتفظت اللغة ببعض هذه الاصول التي قد أحصيت منها ستة وعشرين مثالا في القرآن الكريم، من ذلك قوله سبحانه: «ما أوتي النبيون من ربهم» البقرة آية ١٣٦. وقوله تعالى: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه» البقرة آية ٢٨٥. وقوله عز وجل: «ما أنزل إليك من ربك» المائدة آية ٦٨.

(١٣) كل ركن اسمي في البنية العميقة لابد أن يحتوي على عنصرين: حرف جر واسم. أمّا لم كان ذلك، فقد أجاب الدكتور الخولي (١٩٨١، ص ١١٤) قائلا: «قد يتساءل المرء لماذا فرضنا وجود الجار قبل الاسم في القوانين الأساسية إذا كان هذا الجار سيحذف بوساطة القوانين التحويلية، وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: إن افتراض الجار قبل الفاعل وقبل سواه من الأسماء سببه ظهور هذا الجار عند تحويل الفعل إلى مصدر: المشي من الولد، الإعطاء للولد، الكتابة بالقلم، قيادته للجيش. إذا لم نفترض وجود الجار في التركيب الأساسي فكيف سنفسر مثل هذه التراكيب التي تحتوي على حروف جر.

(١٤) يقصد بذلك «قيل، وسيق، وجيء، وسيء، وسيئت، وغيض وحيل».

(١٥) «كافّة» من الأسماء التي جاءت ملازمة للحال في كلام العرب، مثلها مثل «قاطبة» و «طرّا»، ولذا لا تلحق بها «أل» ولا تجر بحرف جر، ولا تضاف. قال الرضي (١٩٧٨، ٥٢/٢): «وتقع «كافّة». في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال. وقد خطئوا فيه». وقال أبو حيان (بدون تاريخ، ١٠٩/٢): «و «كافّة» مما لزم انتصابه على الحال نحو «قاطبة» فاخراجها عن النصب حالا لحن».

المراجع العربية

ابن الجزري، أبو الخير محمد ابن محمد — **النشر في القراءات العشر**، القاهرة: مطبعة مصطفى محمد بمصر، بدون تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان — ــ **الخصائص**، الطبعة الثانية، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

ــ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة: مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٦٩م.

ــ **المنصف**، الطبعة الأولى، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.

ابن خالويه ابو عبدالله أحمد بن الحسين — ــ **الحجة في القراءات السبع**، الطبعة الثانية، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق، ١٩٧٧م.

ــ **مختصر في شواذ القرآن**، تحقيق برجشتراسر، دار الهجرة، بدون تاريخ.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد — **حجة القراءات**، الطبعة الثانية، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل — **الأصول في النحو**، الطبعة الأولى، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

ابن عصفور، علي بن مؤمن — ــ **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.

ــ **المقرّب**، الطبعة الأولى، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وزميله، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١م.

ــ **الممتع في التصريف**، الطبعة الثالثة، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨م.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان — **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان: دار الفكر، بدون تاريخ.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك — **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرّم — **لسان العرب**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

ابن يعيش، يعيش بن علي — **شرح المفصّل**، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف — **البحر المحيط**، الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، بدون تاريخ.

أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل — **ابراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق ابراهيم عطوة عوض، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٧٨م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد — ــ **الحجة في علل القراءات السبع**، الطبعة الأولى، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

ــ **كتاب التكملة**، تحقيق كاظم بحر المرجان، الموصل: مطابع مديرية الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨١م.

الأخفش، سعيد بن مسعدة — **معاني القرآن**، الطبعة الثانية، تحقيق فائز فارس، الكويت: ١٩٨١م.

الأزهري، خالد بن عبدالله — **التصريح على التوضيح**، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.

الانباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد — **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٧.

أنيس، إبراهيم — **في اللهجات العربية**، الطبعة الرابعة، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٣م.

بروكلمان، كارل — **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبدالتواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

الجاربردي، أحمد بن الحسين — **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٤م.

الجاوي، عبدالحق بن عبدالحنان — **تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني**، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٤٨ هـ.

الجندي، أحمد علم الدين — **اللهجات العربية في التراث**، الطبعة الأولى، ليبيا، ١٩٧٨م.

حسن، عباس — **النحو الوافي**، الطبعة الرابعة، القاهرة دار المعارف، ١٩٧٣م.

الخولي، محمد علي — **الرياض**، الطبعة الأولى، دار المريخ، ١٩٨١م.

الرضي، محمد بن الحسن — ــ **شرح الرضى على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

ــ **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن — **الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات**، حرره المستشرق الإيطالي أغناطيوس كويدي، روما، ١٨٩٠م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق — **مجالس العلماء**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، (الطبعة الثانية)، ١٩٨٣.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر — **الكتاب**، الجزء الأول، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: مطابع دار القلم ١٩٦٦، ودار الكتاب العربي (الجزء الثاني) (١٩٦٨)، والهيئة المصرية العامة للكتاب (الجزء الرابع) ١٩٧٥م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال — **الأشباه والنظائر في النحو**، الطبعة الأولى، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م

الشايب، فوزي حسن — «أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية» القاهرة: جامعة عين شمس، **رسالة للدكتوراه لم تنشر**، ١٩٨٣م.

عبدالتواب، رمضان — **بحوث ومقالات في اللغة**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٢.

فليش، هنري — **العربية الفصحى**، الطبعة الأولى، ترجمة عبدالصبور شاهين، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.

فندريس، جوزيف — **اللغة**، ترجمة عبدالحميد الدواخلي وزميله، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠م.

القرطبي، أبو عبدالله محمد الأنصاري — **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، الجزء التاسع، تحقيق إبراهيم اطفيش، القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٢م.

كانتينو، جان — **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح القرمادى، تونس: نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.

المبرد، محمد بن يزيد — **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ.

المخزومي، مهدي — **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

مكي بن أبي طالب — **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، الطبعة الثانية، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد **إعراب القرآن**، الطبعة الثانية، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م

المراجع الأجنبية

Gleason, H. A **An Introduction to Descriptive Linguistics.** Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1961.

Hockett, CH F **A Course in Modern Linguistics.** The Macmillan Company, New York, 1960.

Lyons, J **Introduction to Theoretical Linguistics.** Cambridge University Press, 1977

Moscati and Others. **An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages.** 2nd edition - Otto Harrassowitz Wiesbaden, W.G. 1969

O'Leary, **Comparative Grammar of the Semitic Languages.** Phillo press. Amsterdam, 1969

Palmer. **Grammar.** Penguin Books. 2nd edition, 1984

Wright, W a **Agrammar of the Arabic Language.** The University Press. Cambridge: 3rd edition, 1981

b **Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages.** Phillo Press, Amsterdam, 1981.

Robins, R. H **General Linguistics, An Introductory Survey.** Hong Kong: 2nd edition, 1978.